وبقيام النظام الجديد في سوريا، انفرط عقد التضامن العربي الذي لمّه مؤتمر القمة الثالث. وانفتح الطريق امام تعاون من نوع جديد، اساسه تعاون مصر وسوريا، يتجاوز صيغة القيادة العربية الموحدة، الى ما يشبه التنسيق العسكري الشامل. وكان في رأي عهد ٢٣ شباط (فبراير)، كما أعلن ذلك رئيس الدولة السورية الدكتور نور الدين الاتاسي «ان معركة فلسطين هي حرب تحرير بكل ما يعني هذا المفهوم من تجنيد للطاقات الشعبية وتعبئة لجميع القوى العربية وتشجيع للقوى الفلسطينية الثورية المناضلة وتنظيماتها الشعبية وتوفير حرية العمل والتصرف لها وامدادها بالامكانيات المادية والمعنوية»[٧٦]. كما كان من رأي العهد، وفق الاتاسي، «أن تأجيل [هذه] المعركة يزيد من فرص الحياة والقوة للعدو»[٧٧].

وكان عبد الناصر في وضع دقيق ازاء ما جرى في سوريا من تطورات وازاء الطروحات الجديدة لحكامها الجدد. كانت تنحية الحكام السابقين بمثابة ترضية لعبد الناصر الذي سبق أن خاض معهم صراعات دامية. كما ان مواقف الحكام الجدد، في الشؤون الداخلية، كانت تتماثل، في جوانبها الاقتصادية، مع سياسته الداخلية وتدعم رغبته في مقاومة الرجعية العربية، التي تناصبه العداء وتسعى للتأثير على وضعه الداخلي من خلال دعمها للانشطة التي جددها خصومه من جماعة الاخوان المسلمين، او بتأثيراتها على الساحة العربية. وكان توجه حكام سوريا الجدد للتعاون مع عبد الناصر يغريه بأن قوة سوريا ستضاف الى قوة مصر، منسقة، في المواجهة مع اسرائيل. وفي الوقت نفسه، وفي مقابل هذه الحوافز للتعاون، كان عبد الناصر يضيق بما يعّده تطرفاً بعثياً في الشعارات والبرامج، وخصوصاً ازاء قضية فلسطين والكفاح الشعبي المسلح ومسائل المواجهة مع اسرائيل عموماً.

ولكن، مهما يكن من أمر، فإن الخلافات على الساحة العربية كانت قد انفجرت وانتهى الامر، فتجدد القتال في اليمن وتردت العلاقات المصرية ـ السعودية الى اسوأ مما كانت عليه، وزادت الانظمة المحافظة من نشاطها ضد سياسات مصر وسوريا الداخلية والخارجية، مما دفع الجانبين المصري والسوري، اكثر فاكثر ، وعلى الرغم من تحفظات كل منهما على الآخر، نحو التنسيق، دون ان يلغي ذلك، بطبيعة الحال، نقاط الاختلاف، وحتى الاحتكاك بينهما. وهكذا، وبعد سلسلة من الاتصالات، صدر في تموز (يوليو) ١٩٦٦ بيان مشترك عن مباحثات وزيري خارجية كل من مصر وسوريا يعلن الجانبان فيه «ان معركة تحرير فلسطين هي الهدف الاول الذي تلتقي حوله ومن خلاله جماهير الشعب المناضل في كل مكان من ارض الوطن العربي»، ويبديان «ارتياحهما للجهود المشتركة التي تبذلها القوى التقدمية العربية في سبيل تلاحم وتوحيد نضالها القومي»[٧٨]. وقد لاحظ الجانبان «تزايد التآمر الرجعي في المنطقة والمحاولات المشبوهة التي تبذلها الرجعية من اجل تطويق القوى التقدمية وتنفيذ السياسة الاستعمارية»[٧٩]. وراحت معالم محور جديد تتشكل، قوامه الهامش المشترك بين سوريا ومصر في تلك المرحلة.

وقد زاد في بلورة هذا المحور، ذي الطابع التقدمي، المساعي التي ادارتها المملكة العربية السعودية، منذ استتباب الأمر لملكها الجديد فيصل لتكتيل الدول المحافظة، تحت شعار الدعوة الى التضامن الاسلامي، وهي مساع أثارت حفيظة كل من مصر وسوريا وانصارهما من الراديكاليين العرب، وحملتهم على اتهام الملك فيصل بالعمل على اقامة حلف اسلامي واقع تحت نفوذ الدول الغربية. ومع ان الملك فيصل ظل يكرر نفي وجود نية لاقامة حلف كهذا،